

## التناوب الدلالي بين صيغة اسم الفاعل وصيغ صرفية أخرى في القرآن الكريم

### ملخص:

يحاول هذا البحث توضيح فكرة مفادها أنّ التناوب الدلالي بين الصيغ الصرفية يراد به إحلال صيغة محلّ صيغة أخرى ، أو نيابة صيغة عن صيغة أخرى ، إذ لا تعبر هذه الصيغ عن دلالتها كما تحددها هيئتها الخارجية ، بل تعبر عن دلالات أخرى غير التي وضعت لها في الأصل ، كأن ترد صيغة اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول ، أو بمعنى الصفة المشبهة ، أو صيغة المبالغة ، أو المصدر ، وهو التناوب نفسه مع بنية الصيغ ، إذ قد يأتي اسم المفعول مراداً به اسم الفاعل ، أو صفة مشبهة ، أو صيغة مبالغة ، أو مصدراً ، فكلّ هذه الصيغ تتناوب فيما بينها ويحلّ بعضها محلّ بعض ، وستقتصر هذه الدراسة على تناول التناوب الدلالي بين صيغة اسم الفاعل وبنيّة الصيغ الأخرى ، لتكون محورة على هذا النحو :

- 1- التناوب الدلالي بين اسم الفاعل و المصدر .
  - 2- التناوب الدلالي بين اسم الفاعل وصيغة المبالغة .
  - 3- التناوب الدلالي بين اسم الفاعل و الصفة المشبهة .
  - 4- التناوب الدلالي بين اسم الفاعل و اسم المفعول .
- الكلمات المفتاحية: التناوب الدلالي ; اسم الفاعل ; صيغ صرفية ; القرآن الكريم

### رفيقة بن ميسية

قسم الآداب واللغة العربية  
جامعة الإخوة منتوري  
قسنطينة

### مقدمة:

**يظهر** التناوب الدلالي بين الصيغ الصرفية من خلال ركيزتين أساسيتين ؛ تتمثل الركيزة الأولى في كون هذه الصيغ لها بنية عامة ظاهرة من خلال هيئتها الخارجية تسمى النواة الدلالية للصيغة ، وتتمثل الثانية في كون هذه الصيغ لها بنية خاصة محتجبة في الباطن ، والتي تتفجر بدورها لتتولد عنها دلالات متعدّدة ، وخاصة بعد إدخالها في سياقاتها المتباينة ، مما يجعل هذه الصيغ على نحو يخالف الصيغ المعيارية ، فيتسع بذلك مجال تأويلها، و تتعدّد احتمالاتها الدلالية .

### Abstract :

This research is trying to illustrate the idea of the semantic alternation between the grammatical formula for the reason of putting formula instead of an other .

for instance the use of the agent instead of the doer, or the use of the gerund instead of an adjective , some times also , an object may occur instead of a subject and so on , all these formula may alternate among them selves and may be used instead of one another .

This study will be restricted mainly to the semantic alternation of the agent in the following way :

- The semantic alternation between the Agent and the gerund.
- The semantic alternation between the Agent and the exaggerated forms.
- The semantic alternation between the Agent and the adjectives.
- The semantic alternation between the Agent and the object .

ومن هنا فالتناوب الدلالي بين الصيغ الصرفية يراد به إحلال صيغة محلّ صيغة أخرى ، أو نيابة صيغة عن صيغة أخرى ؛ إذ لا تعبر هذه الصيغ عن دلالتها كما هي في ظاهرها ، أو كما تحددها هيئتها الخارجية ، بل إنّ مبناها مخالف لمعناها ؛ كأن يرد اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول ، أو بمعنى الصفة المشبهة ، أو صيغة المبالغة ، أو المصدر ، وهو التناوب نفسه مع بقية الصيغ ؛ إذ قد يأتي اسم المفعول مراداً به اسم الفاعل ، أو صفة مشبهة ، أو صيغة مبالغة ، أو مصدر ، فكلّ هذه الصيغ تتناوب فيما بينها ، ويحلّ بعضها محلّ بعض ؛ لأنّ ملحظ البنية الصرفية كثيراً ما يكون عاجزاً عن التعبير عن منحائها الحقيقي ، إذ يرد مبناها مخالفاً لمعناها .

#### أولاً : التناوب الدلالي بين صيغة اسم الفاعل وصيغ صرفية أخرى في التراث العربي :

يراد بالتناوب الدلالي بين صيغة اسم الفاعل وبقية الصيغ الصرفية الأخرى إحلال صيغة أخرى محلّ صيغة اسم الفاعل ، أو نيابة صيغة اسم الفاعل عن صيغ أخرى ، إذ لا تعبر صيغة اسم الفاعل عن منحائها الحقيقي كما هو باد من شكلها الخارجي ، بل إنّ سياقها النصّي يتجاوز حدود دلالتها الأصلية ، ليثبت لها دلالات أخرى غير التي وضعت لها ؛ كأن ترد هذه الصيغة بمعنى المصدر ، أو بمعنى صيغة المبالغة ، أو الصفة المشبهة ، أو اسم المفعول ، وقد يكون الأمر عكسياً ، بحيث ترد هذه الصيغ بمعنى اسم الفاعل فتكون بذلك مبانيتها مخالفة لمعانيها .

وليس يخفى أنّ هذه الظاهرة لها شيوخ في العربية ، فقد أفرد لها ابن خالويه ( ت 370 هـ ) فصلاً في كتابه " ليس في كلام العرب " ذكر فيه « أنّه ليس في كلام العرب " فاعل " بمعنى " مفعول " إلا قولهم : تراب سافٍ ، و إنما هو مسنّفٍ ، ومثله : { عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ } ، بمعنى مرَضِيَةٌ ، و { مَاءٍ دَافِقٍ } ، بمعنى مدفوق

و سرّ كاتم ، بمعنى مكتوم ، وليل نائم ، بمعنى ناموا فيه » (1) ، كما ذكر ابن جنّي ( ت 392 هـ ) في كتابه " الخصائص " هذه المسألة ، و ذلك تحت عنوان : « باب في اللفظ يرد محتملاً لأمرين ، أحدهما أقوى من صاحبه ، أيجازان جميعاً فيه ، أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه » (2) ، يقول : « اعلم أنّ المذهب في هذا ونحوه أن يعتقد الأقوى منهما مذهباً ولا يمتنع مع ذلك أن يكون الآخر مراداً وقولاً ، من ذلك قوله : (3)

#### \* كفى الشيب و الإسلام للمرء ناهياً \*

فالقول أن يكون " ناهياً " اسم الفاعل من " نَهَيْتُ " ، كساع من سَعَيْتُ ، وسارٍ من سَرَيْتُ ، وقد يجوز مع هذا أن يكون " ناهياً " هنا مصدراً كالفالج (4) و الباطل ، و العائر (5) ، و الباعز (6) ، ونحو ذلك ممّا جاء فيه المصدر على " فاعل " حتّى كأنه قال : كفى الشيب و الإسلام للمرء نَهْيًا وردّعا ، أي ذا نهى ، فحذف المضاف وعلقت اللام بما يدلّ عليه الكلام ، و لا تكون على هذا معلقة بنفس الناهي ؛ لأنّ المصدر لا يتقدّم شيء من صلته عليه » (7)

فصيغة اسم الفاعل " ناهياً " صيغة مُتَّسَعَةٌ ، إذ وبدلاً من أن تكون صيغة شكلية دالة على بنائها الخارجي كما وضعت له ، تحوّلت إلى صيغة توليدية ، إذ جمعت بين المعنيين ؛ اسم الفاعل ، و المصدر في الوقت نفسه

و كلّ معنى من هذين المعنيين مراد وصحيح ، و لا سبيل إلى ترجيح أحدهما .

كما عقد ابن فارس ( ت 395 هـ ) أيضاً لهذه المسألة باباً في كتابه " الصحاحي في فقه اللغة " بعنوان : « باب المفعول يأتي بلفظ الفاعل » (8) ، ومن أمثلته ، قول العرب : « سرّ كاتمٌ ، أي مكتومٌ ، وفي كتاب الله جلّ ثناؤه : { لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ } [هود : 43] ، أي لا معصوم ، و { مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ } [ الطارق

[06:

و { عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ } [ الحاقة : 21 ] ، أي مرضي بها ، و { جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا } [ العنكبوت : 67 ] ؛ أي مأموناً فيه ، و يقول الشاعر : إِنَّ الْبَلِيَّةَ لَمَنْ تَمَلَّ كَلَامَهُ فَأَنْفَعُ فُؤَادَكَ مِنْ حَدِيثِ الْوَامِقِ (9) أي : الموموق .... و زعم ناس أنّ الفاعل يأتي بلفظ المفعول به ، و يذكرون قوله جلّ ثناؤه : { إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا } [ مريم : 61 ] ، أي : أتيا .... (10)

وقد عالج الثعالبي (ت 430 هـ) مسألة مخالفة مبنى الصيغة الصرفية لمعناها في فصلين؛ أحدهما عنوانه بـ: «في المفعول يأتي بلفظ الفاعل»<sup>(11)</sup>، والآخر عنوانه بـ: «في الفاعل يأتي بلفظ المفعول»<sup>(12)</sup>.

وقد اكتفى بذكر الأمثلة والشواهد التي ذكرها ابن فارس في هذه المسألة<sup>(13)</sup>. وقد أفرد ابن سيده (ت 458 هـ) هو الآخر لمسألة تناوب الصيغ فيما بينها، وتعدّد احتمالاتها الدلالية بابا في كتابه: «المخصّص» أورد فيه ما جاء من اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول، وما جاء من اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل، وذلك تحت عنوان «باب فاعل بمعنى مفعول»<sup>(14)</sup>، يقول: «قد قدّمت أنّ عيشة راضية في قول بعضهم بمعنى مرضية، وقالوا: ساحل البحر، فاعل في معنى مفعول؛ لأنّ الماء سخّل؛ أي قشّره... وقالوا للجبل الذي لا نبت فيه حالق، وإنّما هو مخلوق من النباتات، كالرأس المخلوق من الشعر...، وقد قالوا مفعول في معنى فاعل، قال الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾، أي أتيا»<sup>(15)</sup>.

أمّا السيوطي (ت 911 هـ)، فقد تعرّض أيضا لهذه المسألة في كتابه: «المزهر في علوم اللغة» غير أنّه اكتفى بذكر ما رواه ابن خالويه، دون أن يضيف هو الآخر أيّ أمثلة، أو شواهد جديدة<sup>(16)</sup>. كما أورد الحملاوي (ت 1351 هـ) أيضا في كتابه: «شذا العرف في فنّ الصرف» مسألة تناوب صيغة اسم الفاعل مع غيرها من الصيغ الصرفية؛ كأن ترد هذه الصيغة مفيدة لمعان وظيفية أخرى؛ كاسم المفعول، والمصدر، والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، يقول: «وقد يأتي فاعل مرادا به اسم المفعول قليلا كقوله تعالى: ﴿فِي عَيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة 21]، وقد يأتي فعيل مرادا به فاعل، كقدير بمعنى قادر، وكذا فُعُول بفتح الفاء، كغَفُور بمعنى غافر...، و فعيل يأتي مصدرا، وبمعنى فاعل، وبمعنى مفعول، و صفة مشبهة، و يأتي أيضا بمعنى مفاعل كجليس و سميّر، بمعنى مُجَالِس و مُسَامِر، وبمعنى مُفَعَّل بضمّ الميم، وفتح العين، كحكيم بمعنى مُحْكَم، وبمعنى مُفَعَّل، كبديع بمعنى مُبْدِع»<sup>(17)</sup>.

و يستنتج من كلّ ما سبق ذكره أنّ التناوب الدلالي الحاصل بين هذه الصيغة وبقية الصيغ الأخرى بصورة عامة هو مظهر من مظاهر التوسّع الدلالي للصيغة الصرفية، و مرده إلى أسباب متعدّدة، أهمّها:

- 1- اختلاط الأبنية وتداخلها فيما بينها، و هو أمر عبّر عنه إسماعيل أحمد عمارة في قوله: «ولا أستبعد أن يكون هذا التداخل والتناوب»<sup>(18)</sup> في هذه الصيغ وتعدّد دلالاتها على الفاعلية، أو الصفة المشبهة، أو المبالغة هو من آثار تداخل الأبنية واختلاطها»<sup>(19)</sup>.
- 2- نقل الصيغة من معناها الأصلي إلى معناها الفرعي، فيصبح للصيغة معنيان، و قد يطرأ تحوّل بين المعنيين فيأخذ المعنى الفرعي مكان المعنى الأصلي، لذلك يحصل التناوب، و قد يعدّ هذا التوظيف الخاصّ لهذه الصيغة تطورا في دلالتها ووظيفتها، إذ لا يمكن تجاهل أثر التطور اللغوي في ظاهرة التناوب اللغوي بين المشتقات الدالة على الفاعلية، وهو تطوّر نجد فيه تداخل الصيغ الصرفية واختلاطها في مرحلة متقدّمة من عمر اللغة، ونقل صيغة لإفادة معنى صيغة أخرى، كما هو الحال في صيغة "فَعِيل" التي نقلت من المصدرية إلى الصفات و نقلت أيضا من الصفة المشبهة لإفادة معنى المبالغة، وكذلك صيغة "فُعِل" التي نقلت هي الأخرى من الصفة المشبهة لإفادة معنى المبالغة، كما استعيرت أيضا صيغة "فاعول" من الآلة إلى المبالغة<sup>(20)</sup>.
- 3- تعدّد القراءات القرآنية للصيغة الصرفية الواحدة، و هو عامل رئيس في توجيه دلالة الصيغة على نحو ما فالتباين في القراءات يفرضي حتما إلى التباين في الدلالات، فالبناء "فَاعِلٌ"، الدال على اسم الفاعل، قد يقرأ "فَعِلًا"، و هو بناء يدلّ على الصفة المشبهة، وقد يقرأ "فَعَالًا"، و هو بناء يدلّ على صيغة المبالغة، و من هنا يحصل التناوب و التداخل في الأبنية.
- 4- اشتراك بعض الصيغ في الوزن نفسه؛ إذ تدرج بعض الأوزان ضمن صيغة اسم الفاعل قياسا، وضمن صيغتي الصفة المشبهة، وصيغة المبالغة قياسا أيضا، وهو الأمر الذي يحدث لبسا تصريفا يؤدّي إلى صعوبة التقريب بينها ومن هذه الأوزان "فَعْلٌ" و "فَعِيلٌ"، إذ هي أوزان مشتركة بين صيغ

اسم الفاعل ، والصفة المشبهة وصيغة المبالغة ، يقول ابن عقيل (ت 769 هـ) : « فاسم الفاعل القياسي من فَعَلَ ، إمَّا فَعِيلٌ ، أو فَعَلٌ ؛ نحو : كَرِيمٌ ، وَشَرِيفٌ ، وَعَتِيقٌ وَضَحْمٌ ، وَشَهْمٌ ، وقد يأتي على " أفعل ؛ نحو : حَظَبٌ فهو أخطب ، أو على " فَعَلَ " نحو : بَطَلٌ ، فهو بَطَلٌ » (21)

وعلى الرَّغْم من صعوبة الفصل بين الصَّيغ المشتركة شكلا إلا أنه يبقى السِّبَاق وحده كفيلا بحلِّ مسألة الاشتراك الصَّيغي ، يقول تَمَام حَسَّان : « فالمعاني الوظيفية التي تعبّر عنها المباني الصَّرْفِيَّة هي بطبيعتها تتسم بالتعدّد والاحتمال ، فالمبنى الصَّرْفِي الواحد صالح لأن يعبّر عن أكثر من معنى واحد مادام غير متحقّق بعلامة ما في سياق ما » (22).

إنّ توظيف صيغة اسم الفاعل لإفادة أكثر من معنى ، يعود سببه في كثير من الأحيان إلى الاشتراك الحاصل بين هذه الصَّيغ ، و بعض الصَّيغ الصَّرْفِيَّة الأخرى التي تتفق معها شكلا ، لذا فإنّ تحديد الفروق الدلالية بينها ، وبين بَقِيَّة الصَّيغ مرهون بالرجوع إلى سياقها النَّصي ، وما يحيط به من قرائن لفظية ومعنوية ، يقول تَمَام حَسَّان : « فالمبنى الواحد متعدّد المعنى ، ومحمّل كلّ معنى ، ممّا ينسب إليه وهو خارج السِّبَاق ، أمّا إذا تحقّق المبنى بعلامة في سياق ، فإنّ العلامة لا تفيد إلا معنى واحدا تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية » (23).

5- توسيع المعنى و إثراؤه : و يتحقّق هذا الأمر حينما يصبح للصَّيغ معنيان مزدوجان ، بدلا من معنى واحد ؛ لأنّ التَّنَاقُب لا يراد به إلغاء معنى بمعنى آخر ، و إنّما إثبات معنيين في آن واحد .

6 - مراعاة المشاكلة اللفظية و التَّجانس بين الصَّيغ ، فإيراد صيغة بدلا من صيغة أخرى ، و خاصّة في التَّنزيل العزيز كثيرا ما يقترن بموافقة رؤوس الآيات ، ممّا يحقّق في النهاية تطابقا شكليا و انسجاما صوتيا لا مثيل لهما .

7 - الطَّاقة الدلالية التي تمتلكها هذه الصَّيغ ، فالصيغة الواحدة مؤهّلة لأنّ تدلّ على عدّة صيغ ، و عدّة دلالات في الوقت نفسه .

8 - الخلاف الصَّرْفِي بين اللُّغويين و المفسّرين حول توجيه هذه الصَّيغ ، إذ يعدّ هذا الأمر عاملا أساسا في حدوث التَّنَاقُب بين الصَّيغ ، إذ تختلف الضوابط الصَّرْفِيَّة التي يُحكّم إليها في توجيه هذه الصَّيغ ، فينجرّ عن ذلك اختلاف في القول بإحلال صيغة محلّ صيغة أخرى ، أو إبقائها على بابها الأصلي .

و يستنتج من كلّ ما سبق ذكره أنّ مفهوم التَّنَاقُب الدلالي بين صيغة اسم الفاعل و الصَّيغ الأخرى ، يقصد به أنّ صيغة اسم الفاعل لا تؤدّي دور وظيفتها الصَّرْفِيَّة ، كما هو ظاهر من بنيتها الشكليّة ، و إنّما قد تفيد وظائف صرْفِيَّة أخرى ، كاسم المفعول ، أو الصَّفة المشبهة ، أو صيغة المبالغة ، أو المصدر ، و قد يكون الأمر عكسيا ، إذ لا تؤدّي كلّ صيغة من هذه الصَّيغ وظيفتها الصَّرْفِيَّة ، كما هو باد من شكلها الخارجي ، و إنّما تفيد وظيفة اسم الفاعل .

ثانيا : التَّنَاقُب الدلالي بين صيغة اسم الفاعل و صيغ صرْفِيَّة أخرى في القرآن الكريم :

#### 1- التَّنَاقُب الدلالي بين اسم الفاعل و المصدر :

التَّنَاقُب بين اسم الفاعل و المصدر مسألة لها ذبوعها في العربيّة ، إذ قد يأتي اسم الفاعل دالّا على المصدر و يأتي المصدر دالّا على اسم الفاعل ، يقول الرّضي الإستراباذي (ت 686 هـ) مؤكدا هذا الأمر :

« وقد يوضع اسم الفاعل مقام المصدر ، كما يوضع المصدر مقام اسم الفاعل » (24) .

#### أ - دلالة اسم الفاعل على المصدر :

يرد اسم الفاعل مفيدا دلالة المصدر في الغالب على بناء " فاعلة " ، وهو بناء مشترك بينهما ، و قد أدّى هذا الاشتراك في البناء إلى التَّنَاقُب بينهما ، وممّا جاء من المصادر على صيغة اسم الفاعل المصوغ من الفعل الثلاثي في كلام العرب مصدر " واقية " ، إذ يقال : « وقاه الله وقيا ، ووقاية ، وواقية ، أي : صائه و الوقاء ، و الوقاء ، و الوقاية ، و الوقاية ، و الواقية : كلّ ما وقّيت به شيئا ، و قال اللحياني : كلّ ذلك مصدر وقّيته الشيء » (25) ، ف "واقية " مصدر جاء على هيئة اسم

الفاعل ، ومن مثل ذلك : " الصَّاحَّة " التي تأرجحت بين معنيين صرفيين ؛ إذ قد تكون دالة على اسم الفاعل ، وقد تكون دالة على المصدر<sup>(26)</sup> ، وكذلك " الطَّاعِيَة ، و العاقبة <sup>(27)</sup> .

وقد أكد القرآن الكريم هذا التناوب بين اسم الفاعل ، والمصدر في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نَفَصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(28)</sup> ، فموضع النَّظَر في هذه الآية الكريمة قوله " خالصة " ، والظاهر من بنيتها الشكلية أنها اسم فاعل ، إلا أن دلالتها وجهت على أساس أنها مصدر " الخلاص " ، فيكون معناها : خلاصها وصفاءها ، وكونه في يوم القيامة هو أن يوم القيامة مظهر صفائها ؛ أي خلوصها من التبعات المنجزة منها ، وهي تبعات تحريمها ، وتبعات تناول بعضها مع الكفر بالمنعم بها <sup>(29)</sup> .

ونظير هذا التناوب بين اسم الفاعل والمصدر ، قول الحق تبارك وتعالى : ﴿ فَأَمَّا تُمُودُ فَأَهْلِكُوهَا بِالطَّاعِيَةِ ﴾ <sup>(30)</sup> ، إذ دلّت صيغة " الطَّاعِيَة " في قالبها الصَّرْفِي على اسم الفاعل ، إلا أن دلالتها وجهت على أساس أنها مصدر " الطَّغْيَان " ، ويؤيد هذا التناوب ما ورد في قول أبي حيان الأندلسي ( ت 754 هـ ) : « وقال ابن عباس وابن زيد أيضا و أبو عبيدة ما معناها : الطَّاعِيَة مصدر كالعاقبة ، فكأنه قال بطغيانهم ، وبدل عليه ﴿ كَذَّبَتْ تُمُودٌ بِطُغْيَانِهَا ﴾ [ الشمس : 11 ] » <sup>(31)</sup> .

وينفرد الزمخشري ( ت 538 هـ ) برأي مخالف لأراء كثير من المفسرين ، حيث أيد مسألة التناوب بين اسم الفاعل و المصدر ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ ﴾ <sup>(32)</sup> ، على الرغم من إمكان تصنيف هذه الصيغة ضمن تعدد الاحتمالات الدلالية للصيغة ، يقول : « الخائنة : صفة للنظرة ، أو مصدر بمعنى الخيانة كالعاقبة بمعنى المعافاة ، و المراد : استراق النَّظَر إلى ما لا يحلّ ، كما يفعل أهل الرِّيب » <sup>(33)</sup> ، إذا ، فصيغة " خائنة " دلّت على اسم الفاعل ، و هي في ذلك من باب إضافة الصفة للموصوف ، و على هذا الأساس يكون تقديرها " الأعين الخائنة " ؛ أي إذا خانت في نظرها ، كما يمكن أن تكون دالة على المصدر ، و على هذا الأساس يكون تقديرها " الخيانة " ؛ أي : خيانة الأعين . و مما هو ملاحظ على هذه الصيغة أن سبب تناوبها يرجع إلى ورودها على بناء " فاعلة " ، و هو بناء مشترك بين اسم الفاعل ، و المصدر ، إذ يرد كل منهما على هيئته .

وعلى صعيد صرفي آخر تخالف صيغة اسم الفاعل دلالة هيئتها الخارجية في قول الحق تبارك وتعالى : ﴿ لَا تَسْمَعُ فِيهَا لِأَغِيَةٍ ﴾ <sup>(34)</sup> ، حيث أدت صيغة " لاغية " دلالة المصدر " اللغو " <sup>(35)</sup> ، وقد تمّ تأكيد هذا المعنى انطلاقا من مجموعة من الأدلة ، نذكرها على هذا النحو :

- مجيء المصدر على هيئة اسم الفاعل المصوغ من الفعل الثلاثي في كلام العرب <sup>(36)</sup> .
- مجيء " اللغو " مصدرا في المعنى نفسه ، وذلك في سياق قرآني آخر نفى سماع اللغو في الجنة ، كما في الآيات : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ <sup>(37)</sup> ، ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِيهَا ﴾ <sup>(38)</sup> ، ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِدَابًا ﴾ <sup>(39)</sup> .
- قراءة ابن محيصن : لا يسمع فيها لاغية بالياء ، و الرفع ، بتذكير لاغية ؛ لأنها بمعنى اللغو <sup>(40)</sup> .

واللافت للنظر في هذه الصيغة أنها على الرغم من تصنيفها ضمن الصيغ التي تناوبت مع صيغة اسم الفاعل ، إلا أن الفراء ( ت 207 هـ ) وجه دلالتها على أنها اسم فاعل ؛ أي أن مبناها لم يخالف معناها ، وقد استنتج هذا الأمر من خلال قوله : « حالفة على كذب ، وقرأ عاصم و الأعمش و بعض القراء " لا تُسْمَعُ " بالتاء ، وقرأ بعض أهل المدينة " لا يُسْمَعُ فيها لاغية " : ولو قرئت : " لا تُسْمَعُ فيها لاغية " ، و كأنه للقراءة موافق ؛ لأنّ رؤوس الآيات أكثرها بالرفع » <sup>(41)</sup> .

ومما جاء من المصادر على صيغة اسم الفاعل المصوغ من الفعل غير الثلاثي صيغة " مُخْلِصِينَ " في قوله عز وجل : ﴿ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ ﴾ <sup>(42)</sup> ، إذ دلّت صيغة " مُخْلِصِينَ " على اسم الفاعل من حيث بناؤها الخارجي ، وعدلت عن هذه الدلالة في سياقها النصّي ، إذ دلّت على المصدر ، يقول الطاهر بن عاشور ( ت 1393 هـ ) مؤكدا هذه الدلالة : « والإخلاص تَمْجِيزُ الشّيءِ مِنْ مُخَالَطَةِ غَيْرِهِ » <sup>(43)</sup> .

ب- دلالة المصدر على اسم الفاعل :

توجد صورة أخرى للتناوب بين المصدر و اسم الفاعل ، إذ قد يأتي المصدر مؤدباً دلالة اسم الفاعل نحو:

« قولك : رَجُلٌ عَدْلٌ و صَوْمٌ » (44) ، و « قولك يَوْمٌ غَمٌّ ، و رَجُلٌ نَوْمٌ ، إِنَّمَا تَرِيدُ النَّائِمَ و الغَامَّ » (45) ، و « تقول العرب : رَجُلٌ عَدْلٌ ، أَي عَادِلٌ ، و رَضَى ، أَي : مَرْضِيٌّ ، و بَنُو فُلَانٍ لَنَا سَلْمٌ ، أَي : مُسَالِمُونَ و حَزْبٌ أَي : مُحَارِبُونَ » (46) ؛ أَي : أَنَّ المصدر يخرج عن دلالاته الوضعية مفيداً دلالة أحد المشتقات ، فيكون بذلك بناؤه مخالفاً لمعناه ، و يحصل هذا الأمر عادة في أسلوب خاص يسميه النحاة الوصف بالمصدر ، و ذلك قصد إفادة المبالغة (47) .

وقد جاء التنزيل العزيز مؤيداً لهذا التناوب في قوله عز وجل: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ ﴾ (48) ، فقد وضعت صيغة " غورا " موضع اسم الفاعل " غائرا " ، و ذلك من باب وصف الفاعل بالمصدر ، يقول أبو عبيدة (ت 210 هـ) : « أي غائرا ، و العرب قد تصف الفاعل بمصدره ، و كذلك الاثنين و الجميع على لفظ المصدر » (49) ، و الغرض من هذا الوصف هو المبالغة ، و كأن الماء صارت حقيقته الغور ؛ أي : ذاهب في الأرض إلى مكان بعيد ، حيث لا تتاله الدلاء ، يقول البقاعي (ت 885 هـ) : « و لما كان المقصود المبالغة جعله نفس المصدر ، فقال : غورا ، أي : نازلا في الأرض ، بحيث لا يمكن لكم نيله بنوع حيلة بما دل على ذلك الوصف بالمصدر » (50) .  
ومن مثل هذا التناوب بين اسم الفاعل و المصدر ، قوله جل شأنه : ﴿ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَيُّ لَمْ أَخُنَّهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْخَائِنِينَ ﴾ (51) ، إذ حلت صيغة " الغيب " محل اسم الفاعل " غائب " ، مبالغة في الوصف وقد تنبه على هذا التناوب الزمخشري ، فوقف عندها مشيراً إلى أنها دللت ببنائها الشكلية على المصدر ، و دللت في سياقها النصي على اسم الفاعل ، إضافة إلى دلالة أخرى ممثلة في كونها ظرفاً ، يقول : « وأنا غائب عنه ، خفي عن عينه ، أو هو غائب عني خفي عن عيني ، ويجوز أن يكون ظرفاً ، أي بمكان الغيب ، وهو الخفاء و الاستتار وراء الأبواب المغلقة » (52) .

ومن أمثلة ما لا تعبر فيه الصيغ عن معناها من خلال شكلها الخارجي صيغتا " بَغِيًّا ، و عَدُوًّا " في قوله تبارك وتعالى : ﴿ وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودَهُ بَغِيًّا وَعَدُوًّا ﴾ (53) ، إذ قام القالبان الصرفيان " بَغِيًّا و عَدُوًّا " مقام القالبيين " بَاغِيْنٌ ، و عَادِيْنٌ " ، و الغرض من هذا التناوب هو إفادتهما معنى الحال و ذلك لأن المصدر يوضع موضع المشتق إذا استعمل في موضع الحال (54) ، يقول

المبرد (ت 285 هـ) :

« و من المصادر ما يقع في موضع الحال فيسده مسده ، فيكون حالاً ؛ لأنه قد ناب عنه اسم الفاعل و أغنى غناه ، و ذلك قولهم : قتلته صبراً ، إنما تأويله صابراً ، أو مصبراً ، و كذلك جنته مشياً ؛ لأن المعنى جنته ماشياً ... » (55) ، و قد ذهب إلى تأكيد هذا التناوب الألوسي (ت 1270 هـ) في قوله : « بَغِيًّا و عَدُوًّا ، أي ظُلْمًا و اعتداءً ، و هما مصدران منصوبان على الحال بتأويل اسم الفاعل ، أي : " باغيين و عادين ، أو على المفعولية لأجله ، أي للبغي و العدوان » (56) .

فالمصدران " بَغِيًّا و عَدُوًّا " حلاً محل اسمي الفاعلين " بَاغِيْنٌ ، و عَادِيْنٌ " ، وقد أدى هذا التناوب بينهما أيضاً إلى اختلاف وظائفهما النحوية ، إذ احتمالان المفعول لأجله و الحال في الوقت نفسه ، فتكون الأولى مصدراً للفعل " يبغي يبغي " عتر بها عن اسم الفاعل " باغيين " ، و تكون الثانية مصدراً للفعل " عدا يعدو " عتر بها عن اسم الفاعل " عادين " ، و هو من باب التناوب بين الصيغتين ، إذا ، فالتوسع في الوظائف الصرفية يفضي بدوره إلى التوسع في الوظائف النحوية .

2- التناوب الدلالي بين اسم الفاعل وصيغة المبالغة :

إن الصيغة الصرفية في كثير من الأحيان لا تعبر عن معناها الحقيقي من خلال شكلها الخارجي إذ بناؤها يعبر عن دلالة معينة مستنبطة من قياس اشتقاقها الصرفي ، لكن حضورها في السياق النصي ينفى عنها دلالاتها الأصلية ، ليثبت لها دلالة أخرى ، و من هنا تتبادل الصيغ الأدوار ، إذ قد تأتي صيغة اسم الفاعل دالة على صيغة المبالغة ، و قد ترد صيغة المبالغة مفيدة دلالة اسم الفاعل ، و مردّ هذا التناوب بين الصيغتين إلى أسباب متعددة ، منها :

- دور السياق في تحديد الدلالة ، فهو المرجع الأساس في تأكيد دلالة الصيغة المستنبطة من هيئتها الخارجية أو إثبات دلالة أخرى لها .
  - قراءة الصيغة على أوجه مختلفة ، و هو عامل مهم في توجيه دلالة الصيغة على أوجه مختلفة ، فالنباين في القراءات يفضي حتما إلى تعدد الدلالات .
  - التحويل الذي يحدث بين الصيغ ، إذ تحوّل صيغة اسم الفاعل إلى صيغة المبالغة إذا أفادت دلالتها
- و صيغة المبالغة هي صيغة محوّل في الأصل عن صيغة اسم الفاعل .

#### أ - دلالة اسم الفاعل على صيغة المبالغة :

ورد اسم الفاعل في التنزيل العزيز مفيدا دلالة صيغة المبالغة ، فيكون بذلك مبناه مخالفا لمعناه ، و من ذلك قوله عزّ وجلّ : ﴿ يَا تَوَكُّبِكُمْ لِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ ﴾ (57) ، إذ أدّت صيغة " ساحر " في هذا المقام دالتين مختلفتين

انطلاقا من قراءتها على وجهين مختلفين ، حيث قرئت بإثبات الألف والتخفيف ، و هي قراءة ابن كثير ، و نافع و أبي عمرو ، و عاصم ، و ابن عامر ، و قرئت بحذف الألف والتشديد ، أي : سَحَار ، و هي قراءة حمزة

و الكسائي ، و خلف ،(58) ، فإثبات التناوب الدلالي بين اسم الفاعل و صيغة المبالغة مستنتج من قراءة هذه الصيغة على وجهين مختلفين ؛ فقراءتها بإثبات الألف والتخفيف وجّهت دلالتها على أنّها اسم فاعل ، و قراءتها بحذف الألف والتشديد وجّهت دلالتها على أنّها صيغة مبالغة ، و هو أمر أكّده الطاهر بن عاشور( ت 1393 هـ ) في قوله : « وقرأ الجمهور بكلّ ساحر ، وقرأ حمزة و الكسائي ، و خلف ، بكلّ سَحَار على المبالغة في معرفة السحر»(59)

و من مثل هذا التناوب الدلالي الذي كان مرجعه قراءة الصيغة على وجهين مختلفين ، قوله تعالى : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ﴾ (60) ، إذ وجّهت دلالة هذه الصيغة على أنّها صيغة مبالغة " سَحَار " جاءت على هيئة اسم الفاعل " ساحر " ، و هو الأمر الذي أشار إليه كلّ من القرطبي ( ت 671 هـ ) ، و أبي حيان الأندلسي ( ت 754 هـ ) ، و الألويسي ( ت 1270 هـ ) (61) ، يقول الألويسي مؤكّدا دلالتها على المبالغة :

« أي مبالغ في علم السحر ، ماهر فيه » (62) .

و من نظائر التناوب الدلالي بين اسم الفاعل وصيغة المبالغة ، قوله جلّ شأنه : ﴿ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ ﴾ (63) ، فصيغة : " خالدون " دلّت من خلال قالبها الصرفي على اسم الفاعل ، غير أنّ قالبها في الحقيقة لم يعبر عن دلالته كما هو عليه ، وإنّما دلّ في سياقه على صيغة المبالغة ، و هذا ما أكّده الألويسي في قوله : « وفي النار هم خالدون لعظم ما ارتكبون ، وإيراد الجملة الاسمية للمبالغة في الخلود » (64) .

#### ب - دلالة صيغة المبالغة على اسم الفاعل :

قد يكون الأمر عكسيا ، أي أنّ صيغة المبالغة لا تفيد دلالتها الوضعية المستنبطة من خلال هيئتها الخارجية ، و إنّما تفيد دلالة اسم الفاعل المستنبطة من السياق ، و هو أمر وارد في التنزيل العزيز بكثرة ، و من ذلك ، قول الحقّ تبارك وتعالى : ﴿ وَهَذَا الْبَلَدُ الْأَمِينُ ﴾ (65) ، حيث أفادت صيغة " الأمين " دلالة المبالغة ، وذلك انطلاقا ممّا أوحى به شكلها الخارجي ، إذ وردت على بناء " فَعِيل " ، و هو بناء قياسي في أبنية المبالغة ، غير أنّ سياقها أثبت لها دلالة أخرى ممثلة في اسم الفاعل ، يقول البغوي (ت516 هـ) : « الأمين ، يعني : مَكَّة يَأْمَنُ فِيهِ النَّاسُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَ الْإِسْلَامِ » (66) .

ومما هو ملاحظ على صيغة " الأمين " أنّها نابت عن صيغة " الأَمِين " ، و يرجع سبب تناوبهما إلى عاملين رئيسين ؛ أولهما : يتجلّى في عامل السياق ، و هو عامل رئيس في التفريق بين معاني الصيغ ؛ فالأمن هو البلد الممثل في مَكَّة المكرّمة ، و هو الذي يأمن كلّ من دخله ، أو من يدخله سيكون آمنا ، و ثانيهما : يتجلّى في أنّ اسم الفاعل يحوّل إلى صيغة المبالغة ، و ذلك لإفادة المبالغة و الكثرة .

و على صعيد صرفي آخر تنوب صيغة " حَصُور " الدالة بناءً على صيغة المبالغة ، و سياقاً على اسم الفاعل ، وذلك في قوله عزّ وجلّ : ( فَنادتُهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ ) (67) ، فحَصُور في هذا المقام وردت بمعنى حاصر أي أنّ : " فَعُول " ورد بمعنى " فاعل " ، و هي دلالة ذهب إليها أغلب اللغويين و المفسرين (68) ، يقول الزمخشري ( ت 538 هـ ) : « و الحصور الذي لا يقرب النساء حصرًا لنفسه ، أي : منعاً لها من الشهوات ، و قيل هو الذي لا يدخل مع القوم في الميسر » (69) .  
و اللافت للنظر في صيغة " حصور " أنّها صيغة متسعة ، حيث إنّ بناءها أهلها لأن تحمل عدّة دلالات فبالإضافة إلى احتمال دلالتها على اسم الفاعل " حاصر " ، فقد تكون دالةً على اسم المفعول " محصور " ، كما ذهب بعض المفسرين (70) ، و قد تكون دالةً على صيغة المبالغة، مبنًى و معنًى ، كما ذهب البعض الآخر (71) .

### 3- التناوب الدلالي بين اسم الفاعل و الصفة المشبهة :

توجد صورة أخرى للتناوب بين اسم الفاعل و الصفة المشبهة ، إذ تأتي الصفة المشبهة في حلّة اسم الفاعل ، و يأتي اسم الفاعل في حلّة الصفة المشبهة ، وهو أمر طبيعي تؤثره الصبغة الصرفية بوجه عام ، إذ يحلّ بعضها محلّ بعض ، لتتولد في كلّ مرّة دلالة جديدة تضاف إلى الدلالة الأصلية للصيغة .

#### أ - دلالة اسم الفاعل على الصفة المشبهة :

يرد اسم الفاعل في صورته الشكلية مفيداً لدلالته الوضعية ، غير أنّ إدراجه في سياقه النصّي ، قد يثبت له دلالة أخرى غير دلالاته التي وضع لها ، ومن مثل ذلك ، قوله عزّ وجلّ : ( لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ) (72) ، فصيغة " مقيم " الدالة في قالبها الصرفي على اسم الفاعل المشتق من الفعل " أقام " أدت دور صيغة الصفة المشبهة انطلاقاً مما أدته هذه الصيغة ، وهي في سياقها النصّي ، إذ المراد منها دوام الإقامة في الجنة (73) ، وانطلاقاً أيضاً مما يؤكد معناها الصرفي الدال على ثبات الصفة و دوامها ، وهو الفرق الحاصل بينها وبين المعنى الصرفي لاسم الفاعل الدال على التجدد و عدم الثبات .

فإنّبات مخالفة مبنى الصيغة " مقيم " لمعناها مستنتج من السياق ، و ما يحيط به من قرائن لفظية ؛ إذ الاعتداد بأهميتهما في تحديد المعنى الصرفي للصيغة أمر لا بدّ منه ، فلا يمكن فهم معنى أيّ صيغة على نحو تامّ إلاّ إذا أدرجت ضمن سياقها النصّي و ما يحيط به من قرائن « فالمعاني الوظيفية التي تعبّر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال ، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبّر عن أكثر من معنى واحد مادام غير متحقّق بعلامة ما في سياق ما » (74) .

و يرد اسم الفاعل مفيداً دلالة الصفة المشبهة ، لاسيما إذا وقع في سياق الجملة الاسمية ، و ذلك زيادة في ثباته ، و من مثل ذلك ، قول الحقّ تبارك و تعالى : ( وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ) (75) ، حيث أفادت صيغة " خالدون " دلالة الصفة المشبهة ، و ذلك لارتباطها بالثبات و الدوام و بما تدلّ عليه الجملة الاسمية من الدوام و الثبات أيضاً ، على عكس اسم الفاعل الذي يرتبط بالتجدد و الحدوث يقول الطاهر بن عاشور « وأفادت تحقيق أنّهم صائرون إلى النار بطريق قصر ملازمة النار عليهم في قوله :

" أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ " ؛ لأنّ لفظ أصحاب مؤذن بالملازمة و بما تدلّ عليه الجملة الاسمية من الدوام و الثبات في قوله فيها : " هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ " » (76) .

و يوحي اسم الفاعل بدلالته على الصفة المشبهة إذا كان متصلاً بالخالق عزّ وجلّ ؛ لأنّ الصفات المتعلقة به لا يتخلّلها تجدد و حدوث ، بل إنّها تتسم بالثبات و الدوام ، و من مثل ذلك ، قوله جلّ شأنه :

( ثُمَّ تَرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ) (77) ، فصيغة " عالم " صيغة متصلة بالله عزّ وجلّ ، و هي صفة ليست طارئة ؛ لأنّ الخالق منزّه عن ذلك ، فهو « يعلم ما غاب و ما حضر ، و ما يخفى عليه السرّ و العلانية » (78) .



ب - دلالة الصفة المشبهة على اسم الفاعل :

قد يكون الأمر عكسياً ، أي أنّ صيغة الصفة المشبهة لا تفيد دلالتها الوضعية كما وضعت لها ، و إنما تفيد دلالة اسم الفاعل ، و هو أمر له ذبوع في التنزيل العزيز ، و من ذلك ، قول الحق تبارك وتعالى : ﴿ **أَبْدَأْنَا كُنَا عَظَامًا نَجْرَةً** ﴾ [ **النازعات : 11** ] <sup>(79)</sup> ، إذ دلت صيغة " نَجْرَةً " على اسم الفاعل " نَجْرَةً " ، و يرجع السبب في هذا التناوب بين الصيغتين إلى سببين ؛ **أولهما** : قراءة الصيغة بإثبات الألف ، و هي قراءة حمزة ، و الكسائي و أبي بكر <sup>(80)</sup> ، لتكون بذلك واردة على بناء " فاعل " ، و هو بناء يصاغ عليه اسم الفاعل من الفعل الثلاثي و **ثانيهما** : موافقة رؤوس الآيات ، فالآيات التي وردت قبل الصيغة و بعدها وردت على بناء " فاعل " ، و بذلك يتحقق الانسجام و التناسق بين الصيغ ، يقول ابن خالويه ، « والأجود إثبات الألف ليوافق اللفظ ما قبلها وبعدها من رؤوس الآي » <sup>(81)</sup> .

و علي صعيد صرفي آخر ترد الصفة المشبهة دالة على اسم الفاعل ، و ذلك في قوله تعالى : ﴿ **وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا** ﴾ [ **الإسراء : 8** ] <sup>(82)</sup> ، حيث أفادت صيغة " حَصِيرًا " دلالة اسم الفاعل " حاصرا " فيكون المراد منها المكان الذي يحصر الكافرين ، فلا يستطيعون الخروج منه ؛ أي : حابساً مانعاً لهم من الخروج <sup>(83)</sup> .

و مما هو ملاحظ على هذه الصيغة أنّ مبناها قد خالف معناها ، و مردّد ذلك إلى ما هو آت :

- تأكيد السياق لدلالة اسم الفاعل " حاصر " بدلا من " حصير "
- ورود بناء " فَعِيل " في القرآن الكريم كثيرا مفيدا دلالة اسم الفاعل " فاعل "
- ورود بناء " فعيل " في العربية مفيدا معاني صيغ أخرى ، كالاسم ، و المصدر ، و الصفة المشبهة و صيغة المبالغة ، و اسم الفاعل ، إذا ، فهو بناء مشترك بين هذه الصيغ .

4 - التناوب الدلالي بين اسم الفاعل و اسم المفعول :

قد يكون التناوب الدلالي حاصلًا بين اسم الفاعل و اسم المفعول ، إذ يرد اسم المفعول على صورة اسم الفاعل و يرد اسم الفاعل على صورة اسم المفعول ، يقول ابن مالك : « و رُبَّمَا خَلَفَ فَاعِلٌ مَفْعُولًا ، و مَفْعُولٌ فَاعِلًا » <sup>(84)</sup> ، و قد أيد التنزيل العزيز هذا التناوب ، و هو على هذا النحو :

أ - دلالة اسم الفاعل على اسم المفعول :

ورد اسم الفاعل في القرآن الكريم دالاً على اسم المفعول بصورة كبيرة ، و من أمثلة ذلك قوله جل شأنه :

﴿ **فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ** ﴾ <sup>(85)</sup> ، إذ نابت صيغة اسم الفاعل " رَاضِيَةٍ " عن اسم المفعول " مَرَضِيَةٍ " ، و هو ما يؤكد مخالفة مبنى الصيغة الصرفية لمعناها ، و عليه تكون صيغة " راضية " الدالة بناء على اسم الفاعل ، قد قامت بأداء الدور الدلالي المنوط بصيغة اسم المفعول " مَرَضِيَةٍ " ، مثل : دافق بمعنى مدفوق ، و قد ذهب هذا المذهب الكثير من المفسرين <sup>(86)</sup> .

و من مثل هذا التناوب الحاصل بين صيغتي اسم الفاعل و المفعول ، قول الحق تبارك و تعالى : ﴿ **خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ** ﴾ <sup>(87)</sup> ، إذ نابت صيغة " فاعل " عن " مفعول " ، و هو تناوب دلالي يحصل بين الصيغ الصرفية ، إذ يحل بعضها محل بعض ، يقول ابن خالويه : « الماء الدافق فاعل في اللفظ مفعول في المعنى ، و معناه من ماء مدفوق ، أي مصبوب ، يقال: دفق ماءهُ و سَفَحَهُ و سَكَبَهُ و صَبَّهُ بمعنى واحد » <sup>(88)</sup> .

و مما سبق ذكره ، يتضح أنّ ورود اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول يعود إلى أسباب عدّة ، و قد ذكرها الفراء على هذا النحو :

أ - اختيار التراكيب التحوية الصحيحة ، فالصواب أن يكون التركيب " رَضِيْتُ هذه المَعِيشَةَ " ، و ليس " رَضِيْتُ هذه المَعِيشَةَ " ، و " دُفِقَ الماءُ " ، و ليس " دَفَقَ الماءُ " ، يقول : « و لا تتكرن أن يخرج المفعول على فاعل ، ألا ترى قوله : ﴿ **مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ** ﴾ [ **الطارق : 6** ] ، فمعناه ، و الله أعلم مدفوق ، و قوله : ﴿ **فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ** ﴾ [ **الحاقة : 21** ] ، معناها مَرَضِيَةٌ ... تستدل على ذلك أنك تقول : رَضِيْتُ هذه المَعِيشَةَ ، و لا تقول : رَضِيْتُ ، و دُفِقَ الماءُ ، و لا تقول : دَفَقَ ، و تقول : كُسي العَرِيانُ ، و لا تقول : كَسَا ... » <sup>(89)</sup> .

ب - إفادة الصيغة لمعنى المدح ، أو الذم ، يقول : « و قوله : ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ ، فيها الرضاء العرب تقول : هذا ليل نائمٌ وسرٌّ كاتمٌ ، وماءٌ دافقٌ ، فيجعلونه فاعلاً ، و هو مفعول في الأصل ، وذلك : أنهم يريدون وجه المدح أو الذم ، فيقولون ذلك لا على بناء الفعل ، و لو كان فعلاً مصرحاً لم يُقَل ذلك فيه ؛ لأنه لا يجوز أن تقول للضارب : مضروب ، و لا للمضروب ضارب ؛ لأنه لا مدح فيه ، و لا ذمٌ »<sup>(90)</sup>.

ت - توافق رؤوس الآيات و لهجات بعض القبائل ، و وقوع اسم الفاعل نعتاً : أي أنّ فاعلاً عند أهل الحجاز يستعمل عموماً بمعنى المفعول ، و ذلك إذا ورد نعتاً ، و ممّا ساعد في هذا الأمر توافق رؤوس الآيات ، يقول : « و قوله عزّ و جلّ ﴿ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ ﴾ ، أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم ، أن يجعلوا المفعول فاعلاً إذا كان في مذهب نعتٍ ، كقول العرب : هذا سرٌّ كاتمٌ ، و همّ ناصبٌ ، و ليلٌ نائمٌ ، و عيشةٌ راضيةٌ ، و أعان على ذلك أنها توافق رؤوس الآيات التي هنّ معهن »<sup>(91)</sup>.

و يسهم السياق إسهاماً كبيراً في إحداث التناوب بين الصيغ ، إذ ترد الصيغة في شكلها الخارجي مفيدة دلالة ما ، غير أنّ سياقها النصي يضيف عليها دلالة أخرى غير التي وضعت لها ، و من مثل هذا التناوب قول الحق تبارك و تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾<sup>(92)</sup> ، إذ وُجّهت دلالة صيغة " عاصم " على أنّها اسم مفعول جاء في قالب اسم الفاعل ، و المعنى المتعين : لا معصوم من أمره<sup>(93)</sup> ، و عليه فالصيغة على هذا الأساس مخالفة لمبناها ، فهي محتملة دلالة اسم المفعول ، إذ تدلّ على من وقع عليه فعل العصمة ، فلا أحد معصوم من عذاب الله و هلاكه ، إلا من رحمه ، فإنّه يُعصم .

و اللافت للنظر في هذا المقام أنّ هذه الصيغة تصنّف ضمن الصيغ التي تناوبت ، كما يمكن عدّها أيضا من الصيغ التي تعددت احتمالاتها الدلالية ؛ لأنها اشتملت على وظيفتين صرفيتين ؛ تمثلت الأولى في دلالتها على اسم المفعول " معصوم " ، و بذلك يكون مبناها مخالفاً لمعناها ، و تمثلت الثانية في دلالتها على اسم الفاعل

" عاصم " ، و بذلك يكون مبناها مطابقاً لمعناها ؛ أي أنّ الصيغة احتوت في مضمونها دلالتين معا ؛ الأولى بالبناء و الثانية بالتلازم ، إذ إنّ " العاصم و المعصوم متلازمان ، و لا يمكن الفصل بينهما ، و بذلك تكون الصيغة دالة على نفي كلّ عاصم سوى الله عزّ و جلّ ، و على نفي كلّ معصوم سوى من رحمه جلّ جلاله ، و قد تنبّه إلى الجمع بين هاتين الدلالتين كلّ من الأنباري ، و الأصفهاني ، و ابن قيم الجوزية<sup>(94)</sup> ، يقول ابن القيم : « فإنّه تعالى لما ذكر العاصم استدعى معصوماً مفهوماً من السياق ، فكأنه قيل : لا معصوم اليوم من أمره إلا من رحمه فإنه لما قال : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ بقي الدهن طالبا للمعصوم ، فكأنه قيل : فمن الذي يُعصم فأجيب : " لا يُعصم إلا من رحمه الله " ، و دلّ هذا اللفظ باختصاره و جلالته و فصاحته على نفي كلّ عاصم سواه ، و على نفي كلّ معصوم سوى من رحمه الله فدلّ الاستثناء على أمرين : على المعصوم من هو ، و على عاصمه ، و هو ذو الرحمة ، و هذا من أبلغ الكلام ، و أفصح و أوجزه و لا يلتفت إلى ما قيل في الآية بعد ذلك »<sup>(95)</sup>.

إذا ، فصيغة " عاصم " حملت دلالتين مزدوجتين في آن واحد ؛ اسم الفاعل على أساس إبقاء الصيغة على بابها ، و اسم المفعول على أساس التناوب الحاصل بين الصيغتين ، لذلك يمكن تصنيفها ضمن الصيغ التي تتناوب فيما بينها ، و في الوقت نفسه ضمن الصيغ التي تتعدّد احتمالاتها الدلالية ، و هو المفهوم الأساس للتوسع الدلالي للصيغ الصرفية ، يقول السامرائي : « فإذا أردت أكثر من معنى في تعبير واحد كان من باب الاتساع في المعنى »<sup>(96)</sup>.

و قد عرّج الألوسي على مثل هذا التناوب بين اسم الفاعل و المفعول ، فيكون مبني الصيغة الصرفية مخالفاً لمعناها في قوله عزّ و جلّ : ﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنِ اتَّبَعْتُمْ شُعْباً إِذْكُمْ إِذْ لَخَاسِرُونَ ﴾<sup>(97)</sup> فصيغة " خاسرون " الدالة بناءً على اسم الفاعل ، دلّت في سياقها النصي على اسم المفعول ، و يكون المعنى المركوز فيها : مغبونون لاستبدالهم الضلالة بالهدى ، و لفوات ما يحصل لهم بالبخس و التطفيف<sup>(98)</sup>.

ب - دلالة اسم المفعول على اسم الفاعل :

ورد اسم المفعول أيضا مفيدا لدلالة اسم الفاعل كثيرا في القرآن الكريم ، ومن أمثلة ذلك قوله جلّ شأنه : ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حَجَابًا مُسْتُورًا ﴾<sup>(99)</sup> ، إذ نابت صيغة " مستور " عن صيغة " ساتر " ؛ لأنّ اسم الفاعل قد يجيء بلفظ المفعول ، يقول الأخفش الأوسط ( ت 215 هـ ) : « لأنّ الفاعل قد يكون في لفظ المفعول ، كما تقول : " إنك مشؤومٌ علينا وميمونٌ " ، وإما هو : " شائمٌ ويامنٌ " ؛ لأنه من " شأمهمٌ و يَمَنهمٌ " ، والحجاب هاهنا هو الساترُ و قال : " مستورا " »<sup>(100)</sup> .  
و اللافت للنظر في هذا المقام أنّ هذه الصيغة تصنّف ضمن الصيغ التي تتناوب فيما بينها ، و في الوقت نفسه ضمن الصيغ التي تتعدّد احتمالاتها الدلالية ، إذ رأى بعض المفسّرين أنّها صيغة اختزنت في طياتها ثلاث دلالات ؛ أولها : دلالة اسم المفعول بالنظر إلى هيئتها الخارجية " مستور " .

و ثانيها : النسب ؛ أي : ذو ستر .

و ثالثها : اسم فاعل ؛ لأنّ اسم الفاعل قد يجيء بلفظ المفعول ، و عليه يكون معنى الصيغة مستورا عن أعين الكفار ، فلا يرونه ، أو مستورا به الرسول عن رؤيتهم ، و نسب الستر إليه لما كان مستورا به<sup>(101)</sup> .  
و يستنتج ممّا سبق ذكره أنّ النظم القرآنيّ أثر التعبير عن كلّ هذه المعاني بصيغة واحدة ممثلة في اسم المفعول " مستور " لما تنطوي عليه هذه الصيغة من شحنة دلالية كبيرة وسعت نطاق المعنى توسيعا لا مثيل له .

و من أمثلة هذا التناوب الحاصل بين صيغتي اسم المفعول و اسم الفاعل ، قول الحق تبارك و تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴾<sup>(102)</sup> ، حيث أفادت صيغة " مسحور " الواردة على بناء " مفعول " دلالة اسم الفاعل " ساحر " ، وهو من باب تناوب الصيغتين ، يقول الطبري ( ت 310 هـ ) : « و قد يجوز أن يكون المراد ، إنّي لأظنك يا موسى ساحرا ، فوضع مفعول موضع فاعلٍ ، كما قيل ، إنك مشؤومٌ علينا وميمونٌ وإتما هو شائمٌ ، و يامنٌ و قد تأول بعضهم حجابا مستورا ، بمعنى حجابا ساترا ، والعرب قد تخرج فاعلاً بلفظ مفعول كثيرا »<sup>(103)</sup> .

و على الرّغم من القول بأنّ هذه الصيغة أفادت سياقاً دلالة اسم الفاعل ، إلا أنّ هناك من أبهاها على بابها ، و هو أمر مثبت في قول ابن قيم الجوزية « أنّ المسحور على بابه ، وهو من سحر حتى جنّ فقالوا : مسحورٌ ، مثل مجنون زائل العقل ، لا يعقل ما يقول ، فإنّ المسحور الذي لا يتنّع : هو الذي قد فسد عقله بحيث لا يدري ما يقول ، فهو كالمجنون »<sup>(104)</sup> .

ويستنتج ممّا سبق ذكره أنّ صيغة " مسحور " في هذا المقام احتملت وظيفتين صرفيتين ؛ اسم المفعول على أساس معناها الوضعي ، و اسم الفاعل على أساس التناوب بين الصيغتين ، إذ يوضع مفعول موضع فاعلٍ ، و بذلك تكون الصيغة قد اختزنت في طياتها معنيين صرفيين ، و هما اسم الفاعل و المفعول معا ، كما اختزنت أيضا معنيين سياقيين ، و هما : أنّ فرعون يرى موسى مسحورا بسبب كلامه الغريب عن نهج فرعون في قومه ، فكأنه قال له " سُحرت فاختلّ عقلك " ، و لذلك اختلّ كلامك و ادعيت ما ادعيت<sup>(105)</sup> ، و يراه أيضا ساحرا بسبب ما رآه منه من قلب العصا ونحوه<sup>(106)</sup> .

وفحوى القول في هذه الصيغة أنّها باعتمادها على قالب صرفي واحد استطاعت أن تشمل معنيين صرفيين في آن واحدٍ ، و قد يكون التناوب الدلالي بين اسم الفاعل و اسم المفعول راجعا إلى قراءة الصيغة على وجهين مختلفين ؛ إذ يفصي هذا التباين في القراءات إلى التباين أيضا في الدلالات ، و من ذلك ، قول الحق تبارك و تعالى : ﴿ وَ لَقَدْ هَمَّتْ بِهٖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا اَنْ رَّآى بُرْهَانَ رَبِّهٖ كَذٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهٖ السُّوْءَ وَ الْفَحْشَآءَ اِنَّهٗ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِيْنَ ﴾<sup>(107)</sup>

إذ وّجّهت دلالة صيغة " مخلصين " بقراءة فتح اللام ، و هي قراءة أبي جعفر ، و نافع ، و عاصم ، و حمزة و الكسائي ، و خلف<sup>(108)</sup> على أنّها اسم مفعول من الفعل الثلاثي المزيد بحرف " أخلص " ، وعلى هذا الأساس يكون المعنى : أنّ يوسف عليه السلام وقع عليه فعل الإخلاص ؛ أي : أنّه كان ممّن اجتباهم الله و اختارهم ، و أخلصهم من كلّ سوء ،<sup>(109)</sup> و وّجّهت بقراءة كسر اللام ، و هي قراءة ابن عامر ، و ابن كثير ، و أبي عمرو ، و يعقوب<sup>(110)</sup> ، على أنّها اسم فاعل من الفعل الثلاثي المزيد بحرف " أخلص " ، و

على هذا الأساس يكون المعنى أن يوسف عليه السلام هو من قام بفعل الإخلاص ، و هو ممن أخلص طاعته لله (111) .

إذا ، فصيغة " مُخلصين " حملت دلالتين مزدوجتين في أن واحد ؛ اسم المفعول على أساس قراءة الصيغة بفتح لامها ، و بذلك تكون باقية على بابها الأصلي ، و اسم الفاعل على أساس قراءة الصيغة بكسر لامها ، و بذلك تكون خرجت عن بابها الأصلي ، و هما دالتان متلازمتان ، لا يمكن الفصل بينهما ، يقول **القرطبي** : « ... و قد كان يوسف عليه السلام بهاتين الصفتين ؛ لأنه كان مُخلصاً في طاعة الله تعالى مُستخلصاً لرسالة الله تعالى » (112) .

و عليه ، فإنه يستنتج مما سبق ذكره أن التناوب الدلالي بين صيغتي اسم المفعول و اسم الفاعل يعود إلى أسباب متعدّدة ، منها :

- مجيء اسم الفاعل بلفظ اسم المفعول في كلام العرب و لغة التنزيل .
  - دور السياق في تحديد الدلالة ، فهو المرجع الأساس في تأكيد دلالة الصيغة المستنبطة من هيئتها الخارجية أو إثبات دلالة أخرى لها .
  - قراءة الصيغة على أوجه مختلفة ، و هو عامل مهم في توجيه دلالة الصيغة على أوجه مختلفة ، فالنباين في القراءات بفضي حتما إلى تعدّد الدلالات .
- وفحوى القول** في هذه المباحثة أنّ للتناوب الدلالي بين الصيغ الصرفية قيمة دلالية كبيرة ، إذ إنه لا يثبت المعنى الكامن في الكلمة الواردة في السياق فحسب ، بل تتم في ذات الوقت عملية استحضار للكلمة المنوب عنها و ما ينجز عنها من معان ، فتحدث عملية مزاجية بين الكلمتين ، المنوبة عنها و النابتة ، و من ثم تزوج المعنيين ممّا يؤدي في النهاية إلى إثراء المعنى (113) .

#### نتائج البحث :

#### توصّل البحث إلى مجموعة من النتائج ، أهمها :

- التناوب بين الصيغ الصرفية يؤدي إلى توسيع المعنى و إثرائه ، من حيث إن هذا التناوب لا يلغي معنى بمعنى آخر ، بل يثبت معنيين في آن واحد ، و من حيث إن وجود صيغة بديلة عن صيغة أخرى في السياق يؤدي إلى حضور معنيين ؛ معنى مفهوم من البنية السطحية للصيغة ، و معنى عميق مستنتج ممّا تختزنه الصيغة .

- التناوب بين صيغة اسم الفاعل و بقية الصيغ الأخرى غالباً ما يكون عكسياً ، إذ ترد صيغة اسم الفاعل مفيدة دلالة الصيغ الأخرى ، و ترد هذه الصيغ مفيدة دلالة اسم الفاعل ، فكل صيغة لها قابلية أن تحل محل الأخرى ، كما أنّ التناوب بين الصيغ يشير إلى مدى القدرة على تطويع الصيغة ، بحيث تحوّل من صيغة سطحية تحمل معنى واحداً إلى صيغة توليدية تحمل الكثير من المعاني .

- التناوب بين الصيغ الصرفية يشير إلى أنها صيغ إنتاجية ، فهي ليست هامة ، أو ساكنة ، بل هي صيغ حية تستمد حيويتها و نشاطها من السياق ، لذلك فإن دلالاتها تتجدّد ، و تتعدّد بتجدّد و تعدّد سياقاتها ، و هذا مرده إلى أسباب متعدّدة و مختلفة ؛ منها ما يعود إلى طبيعة الصيغة في حدّ ذاتها ؛ إذ كلّ صيغة لها قابلية لأن تنوب عن صيغة أخرى ، و منها ما يعود إلى ظروف أخرى ؛ كالإسهام في توسيع المعنى ، و تداخل الأبنية و اختلاطها ، و اختلاف وجوه القراءات ... و غيرها .

- التناوب الدلالي الحاصل بين صيغة اسم الفاعل و بقية الصيغ الأخرى مظهر من مظاهر التوسّع الدلالي للصيغ الصرفية ، فصيغة اسم الفاعل لم تعبّر عن منحها الحقيقي كما وضعت له ، و إنّما عبّرت عن دلالات أخرى غير التي وضعت لها في الأصل ؛ كدلالاتها على المصدر ، أو صيغة المبالغة ، أو الصفة المشبهة ، أو اسم المفعول ، و قد كان الأمر عكسياً بالنسبة لهذه الصيغ ، إذ دلّت كلّ صيغة من هذه الصيغ على اسم الفاعل ، و هي مسألة لها ذبوعها في العربية ، إذ تحلّ الصيغ محل بعضها .

- وردت صيغة اسم الفاعل في القرآن الكريم في كثير من المواطن غير محتملة ؛ أي أنّ مبنائها مطابق لمعناها و هي بهذه الحالة تخرج من دائرة التناوب .

- يقوم تصنيف صيغة اسم الفاعل في القرآن الكريم على ركيزتين أساسيتين ؛ تتمثل الركيزة الأولى في إدراجها ضمن ظاهرة تناوب الصيغ ؛ لأنها جاءت على هيئة اسم الفاعل معبّرة عن

صيغ أخرى ، فليست تفهم صيغتها ، كما هي في ظاهرها ، إذ إن معناها مخالف لمبناها ، وصنفت في الرّكيزة الثّانية على أساس إدراجها ضمن تعدّد الاحتمالات الدلالية .  
- للسّياق دور كبير في تحديد المنحى الحقيقي لصيغة اسم الفاعل ، و بقية الصّيغ الأخرى التي نابت عنها ، فهو الذي يدرجها ضمن دائرة التناوب ، وهو من يدرجها ضمن دائرة عدم التناوب و الاحتمال .

#### الهوامش :

- 1- ابن خالويه ، الحسين بن أحمد ، ليس في كلام العرب ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، مكّة المكرمة ط2 1399 هـ- 1979 م ، ص 158 .
- 2- ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، تحقيق محمّد علي النّجار ، دار الكتب المصريّة ، المكتبة العلميّة بيروت ، لبنان ، ج2 ، ص 488 .
- 3- البيت لسُخيم عبد بني الحسحاس ، و صدره ، عُمَيْرَةٌ وَدِعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيًا ، انظر ديوانه ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، مطبعة دار الكتب المصريّة ، القاهرة ، 1369 هـ - 1950 ، ص 16 ، و قد ورد في هامش الخصائص ، ج2 ، ص 488 على هذا النّحو أيضا .
- 4- الفالِحُ ، الجَمَلُ ذو السّنّامين الصّخَم ، والفالِحُ ، مكيالٌ صخَمٌ ، الفالِح في القمار ، القامر ، الفالِح ، ربح تأخذ الإنسان ، يرتعش منها ، كما ورد في معجم العين ، ج 3 / ص 336 ، باب الفاء ، مادة ( فَلَح ) .
- 5- العَائِرُ ، كَلَّ ما أَعَلَّ العين فعَقَرَ ، سُمِّي بذلك ؛ لأنّ العين تُعْمَضُ له ، ولا يتمكّن صاحبها من النّظر ؛ لأنّ العين كأنّها تُعَوَّرُ ، كما ورد في لسان العرب ، م 4 ، ج 35 ، ص 3165 ، باب العين ، مادة ( عَوَّر ) .
- 6- البَاغِرُ ، من بَغَرَ ، البَغْرُ ، ضربٌ بالرّجل و العَصَا ، كما ورد في معجم العين ، ج 1 ، ص 153 ، باب الباء مادة ( بَغَرَ ) .
- 7- ابن جنّي ، المصدر السابق ، ج2 ، ص 488 - 489 .
- 8- ابن فارس ، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريّا ، الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائله وسنن العرب في كلامها ، علّق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلميّة - بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1418م - 1997هـ ، ص 168 .
- 9- البيت لجريز ، انظر ديوانه ، دار بيروت للطباعة و النّشر ، لبنان ، 1406 هـ - 1986 م ، ص 314 ، و قد ورد على هذا الشكل : إِنْ البليّة مِنْ يَمَلٌ حديثه فأنشخ فوادك من حديث الوامق .
- 10- ابن فارس ، المصدر السابق ، ص 168 .
- 11- الثّعالي ، أبو منصور ، عبد الملك بن محمّد بن إسماعيل ، فقه اللّغة و أسرار العربيّة ، تحقيق ياسين الأيوبي المكتبة العصريّة ، صيدا ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1420 هـ - 2000 م ، القسم الثّاني ، ص 365 .
- 12- الثّعالي ، المصدر نفسه ، ص 365 .
- 13- الثّعالي ، المصدر نفسه ، ص 365 - 366 .
- 14- ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل ، المخصّص ، المطبعة الكبرى الأميريّة ببولاق مصر ، ط1 1331هـ ، ج 15 ، ص 70 .
- 15- ابن سيده : المصدر نفسه ، ص 70-71 .
- 16- السّيوطي ، جلال الدّين ، المزهري في علوم اللّغة و أنواعها ، تحقيق محمد جاد المولى ، وعلي البجاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ج2 ، ص 89 .
- 17- أحمد الحملاني ، شذا العرف في فنّ الصّرف ، مراجعة و شرح حجر عاصي ، دار الفكر العربي ، بيروت لبنان ، ط1 ، 1999م ، ص 46-48 .

- 18- التناوب الدلالي : هو إحلال صيغة محلّ صيغة أخرى ، أو نيابة صيغة عن صيغة أخرى ؛ أي قيام صيغة ما بأداء الدور الدلالي المنوط بصيغة أخرى ، إذ لا تعبّر الصيغة عن دلالتها كما تحددها هيئتها الخارجية ، بل تفيد دلالات أخرى غير التي وضعت لها في الأصل ، كورود (فاعل) بمعنى (مفعول) ، و (مفعول) بمعنى (فاعل) ، وورود (فعل) بمعنى (فاعل) أو (مفعول) إلى غير ذلك من الصيغ التي تتناوب فيما بينها ، و هي مسألة أشار إليها العلماء القدماء ، أمّا التداخل الدلالي : فهو اختلاط الصيغ فيما بينها ، بحيث يصعب التفريق بينها ، وذلك لاشتراكها شكلا ، كاشتراك بعض صيغ اسم الفاعل و المبالغة ، و الصفة المشبهة ، و المصدر ، وكذلك اشتراك بعض صيغ اسم المفعول ، و المصدر الميمي ، و اسمي الزمان و المكان من الفعل غير الثلاثي ، أو بين المبالغة و اسم الآلة ، فهذا الاشتراك بين الصيغ المتقنة مبنى هو الذي يؤدي إلى التداخل فيما بينها ، فيحصل بذلك التناوب .
- 19- إسماعيل أحمد عميرة ، المشتقات نظرة مقارنة ، مجلّة مجمع اللّغة العربية الأردني ، العدد 56 ، السنة الثالثة و العشرون ، 1999م ، ص 54-55 .
- 20- انظر: فاضل صالح السامرائي ، معاني الأبنية في العربية ، دار عمان ، الأردن ، ط2 ، 1428هـ- 2007 م ، ص 25 ، 101-102 - 103 .
- 21- ابن عقيل ، بهاء الدّين عبد الله ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب منتخب ما قيل في شرح ابن عقيل ، يوسف الشّيش البقاعي ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، 1991 م ، ج3 ، ص 104-105 .
- 22- تمام حسّان ، اللّغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1994 ، ص 163 .
- 23- تمام حسّان ، المرجع نفسه ، ص 165 .
- 24- الإسترابادي رضي الدّين محمّد بن الحسن ، شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمّد نور الحسين ، ومحمّد الزّرفّاف ، ومحمّد محي الدّين عبد الحميد ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ج1 ، ص177 .
- 25- ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدّين بن مكرم ، لسان العرب ، تحقيق عبد الله علي الكبير ، محمّد أحمد حسب الله ، هاشم محمّد الشّاذلي ، دار المعارف ، القاهرة ، 1401 - 1981 م ، م6 ، ج54 ، ص 4901 باب الواو ، مادة (وقى) .
- 26- ابن منظور ، المصدر نفسه ، م4 ، ج28 ، ص 2407 ، باب الصّاد ، مادة (صخّ) .
- 27- ابن منظور ، المصدر نفسه ، م4 ، ج30 ، ص 2678 ، باب الطّاء ، مادة (طغى) ، م4 ، ج34 ، ص 3018 ، باب العين ، مادة (عفا) .
- 28- سورة الأعراف : الآية 32 .
- 29- ابن عاشور محمّد الطّاهر ، التّحرير و التّنوير ، دار سحنون للنّشر و التّوزيع ، تونس ، م4 ، ج8 ، ص 97 .
- 30- سورة الحاقّة : الآية 05 .
- 31- الأندلسي ، أبو حيّان أثير الدّين محمّد بن يوسف ، البحر المحيط ، دراسة و تحقيق و تعليق عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوّض ، وآخرين ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1413 هـ - 1993 م ، ج 8 ، ص 315 - 316 ، و انظر أيضا السّمين الحلبي ، أحمد بن يوسف ، الدّرّ المصنوّ في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق أحمد محمّد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، دط ، ص 10 ج 10 ، ص 424 ، و الشّوكاني محمّد بن علي بن محمّد ، فتنّ القدير الجامع بين فنيّ الرّواية و الدّراية من علم التّفسير ، اعتنى به وراجع أصوله يوسف الغوش ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط 4 ، 1428 هـ ، 2007 م ، ج 29 ، ص 1523 .
- 32- سورة غافر : الآية 19 .

- 33- الرّمخشري ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ، الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون التّأويل في وجوه التّأويل و بهامشه الانتصاف للإمام أحمد بن المنير ، علّق على مشكله و شرح أبياته و معضله الشّريبيني شريفة ، دار الحديث ، القاهرة ، 1433هـ-2012 م ، م 4 ، ص 50 .
- 34- سورة الغاشية : الآية 11 .
- 35- النّحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل ، إعراب القرآن ، تحقيق زهير غازي زاهد ، عالم الكتب بيروت ، لبنان ، 1409 هـ - 1988 م ، ج 5 ، ص 212 ، ابن خالويه ، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم دار و مكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان ، 1985 م ص 68 ، الرّمخشري ، المصدر السّابق ، م 4 ، ص 575 ، البيضاوي ناصر الدّين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمّد الشّيرازي ، أنوار التّنزيل و أسرار التّأويل المسمّى تفسير البيضاوي ، حقّقه و علّق عليه و خرّج أحاديثه و ضبط نصّه محمّد صبحي بن حسن حلّاق محمود أحمد الأطرش ، دار الرّشيد ، دمشق ، بيروت ، مؤسّسة الإيمان ، بيروت ، لبنان ، ط 1 1421 هـ 2000 م ، م 3 ، ج 30 ، ص 527 ، الطّاهر بن عاشور ، المصدر السّابق ، م 12 ، ج 30 ص 299 .
- 36- ابن مالك ، جمال الدّين أبو عبد الله محمّد بن عبد الله ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمّد كامل بركات ، المكتبة العربيّة ، القاهرة ، مصر ، 1387 هـ - 1967 م ، ص 207 .
- 37- سورة مريم : الآية 62 .
- 38- سورة الواقعة : الآية 25 .
- 39- سورة النّبا : الآية 35 .
- 40- أبو جعفر النّحاس ، المصدر السّابق ، ج 5 ، ص 212 .
- 41- الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله ، معاني القرآن ، قدّم له وعلّق عليه ووضع حواشيه و فهارسه ، إبراهيم شمس الدّين ، ط 1 1423 هـ - 2002 م ، منشورات ، محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلميّة ، بيروت لبنان ، م 3 ، ص 147 .
- 42- سورة الأعراف : الآية 29 .
- 43- الطّاهر بن عاشور : المصدر السّابق ، م 4 ، ج 8 ، ص 88 .
- 44- الرّضويّ الإسترابادي ، المرجع السّابق ، ج 1 ، ص 176 .
- 45- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام محمّد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الرّفاعي بالرياض ، ط 2 ، 1402 هـ - 1982 م ، ج 4 ، ص 43 .
- 46- الثّعالي ، المصدر السّابق ، القسم الثّاني ، ص 367 .
- 47- سيبويه ، المصدر السّابق ، ج 2 ، ص 120 ، ابن جنّي ، المصدر السّابق ، ج 3 ، ص 189 ، 259 - 260 .
- 48- سورة الملك : الآية : 30 .
- 49- معمر بن المثنّى الثّيمي ، أبو عبيدة ، مجاز القرآن ، عارضه بأصوله و علّق عليه محمّد فؤاد سيزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، دط ، دت ، ج 1 ، ص 403 - 404 .
- 50- البقاعي ، برهان الدّين أبو الحسن إبراهيم بن عمر ، نطّم الدّرر في تناسّب الآيات و السّور ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، مصر ، دط ، دت ، ج 20 ، ص 271 - 272 .
- 51- سورة يوسف : الآية : 50 .
- 52- الرّمخشري ، المصدر السّابق ، م 2 ، ص 439 .
- 53- سورة يونس : الآية 90 .
- 54- سيبويه ، المصدر السّابق ، ج 1 ، ص 370 ، المبرّد ، أبو العباس ، محمّد بن يزيد ، المقتضب ، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، مصر ، 1415 هـ ، 1994 م ، ج 3 ، ص 234 .

- 55- الميرد ، المصدر السابق ، ج 3 ، ص 234 .
- 56- الألوسي ، أبو الفضل شهاب الدين ، السيد محمود ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، تحقيق وتخريج ، السيد محمد السيد ، سيد إبراهيم عمران ، دار الحديث ، القاهرة ، مصر 2005 م ، م 6 ، ج 11 ، ص 232 .
- 57- سورة الأعراف : الآية 112 .
- 58- ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، لبنان ، ط 3 ، 1399 هـ ، 1979 م ، ص 160 ، الأصبهاني ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران ، الميسوط في القراءات العشر ، تحقيق سبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، دط ، دت ، ص 112 ، أبو زرعة ، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، حجة القراءات ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 5 ، 1418 هـ ، 1997 م ، ص 291 - 292 ، ابن الجوزي ، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد ، زاد المسير في علم التفسير ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، ط 3 ، 1423 هـ ، 2002 م ، ص 510 ، الرازي ، فخر الدين محمد بن عمر ، تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير و مفاتيح الغيب ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1401 هـ ، 1981 م ، ج 14 ، ص 208 ، أبوحيان الأندلسي ، المصدر السابق ، ج 4 ، ص 360 ، السمين الحلبي ، المصدر السابق ، ج 5 ، ص 407 - 408 .
- 59- الطاهر بن عاشور ، المصدر السابق ، م 4 ، ج 9 ، ص 45 .
- 60- سورة الأعراف : الآية 109 .
- 61- القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري ، الجامع لأحكام القرآن ، راجعه و ضبطه و علّق عليه محمد إبراهيم الحفناوي ، خرّج أحاديثه محمود حامد عثمان ، دار الحديث ، القاهرة ، مصر ، 1431 هـ - 2010 م ، م 4 ، ج 7 ، ص 224 ، أبو حيان الأندلسي ، المصدر السابق ، ج 5 ، ص 132 ، الألوسي ، المصدر السابق ، م 5 ، ج 9 ، ص 31 .
- 62- الألوسي ، المصدر السابق ، م 5 ، ج 9 ، ص 31 .
- 63- سورة التوبة : الآية 17 .
- 64- الألوسي ، المصدر السابق ، م 5 ، ج 9 ، ص 335 .
- 65- سورة التين : الآية 03 .
- 66- البغوي ، أبو محمد الحسين ، تفسير البغوي " معالم التنزيل " ، حققه و خرّج أحاديثه ، محمد عبد الله النمر عثمان جمعة خميرية ، سليمان مسلم الحرش ، دار طيبة للنشر و التوزيع ، الرياض ، 1412 هـ ، 1992 م ، م 8 ، ج 30 ، ص 471 .
- 67- آل عمران : الآية 39 .
- 68- الفراء ، المصدر السابق ، م 1 ، ص 151 ، الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري ، معاني القرآن و إعرابه شرح و تحقيق عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1408 هـ ، 1988 م ، ج 1 ، ص 406 - 407 ، الزاغبي الأصفهاني ، أبو القاسم الحسين بن محمد ، المفردات في غريب القرآن ، تمّ التحقيق و الإعداد بمركز الدراسات و البحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز ، الناشر ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، ج 1 ، ص 158 ، كتاب الحاء ، الحاء و ما يتصل بها ، مادة ( حَصَرَ ) ، الزمخشري ، المصدر السابق ، م 1 ، ص 336 .
- 69- الزمخشري ، المصدر نفسه ، المجلد نفسه ، الصفحة نفسها .
- 70- ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم ، تفسير غريب القرآن ، تحقيق أحمد صقر ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، 1398 هـ - 1979 م ، ص 105 ، ابن الجوزي ، المصدر السابق ، ص 192 ، الشوكاني ، المصدر السابق ، ج 3 ، ص 216 ، الطاهر بن عاشور ، المصدر السابق ، م 2 ، ج 3 ، ص 241 .



- 71- البيضاوي ، المصدر السابق ، م 1 ، ج 3 ، ص 259 ، الألويسي ، المصدر السابق ، م 2 ، ج 3 ، ص 200 .
- 72- سورة التوبة : الآية 21 .
- 73- الألويسي ، المصدر السابق : م 5 ، ج 9 ، ص 335 .
- 74- تمام حسّان ، المرجع السابق ، ص 163 .
- 75- سورة الأعراف : الآية 36 .
- 76- الطاهر بن عاشور ، المصدر السابق : م 4 ، ج 8 ، ص 106 .
- 77- سورة التوبة : الآية 94 .
- 78- الطبرسي ، أبو علي الفضل بن الحسن ، مَجْمَعُ البَيَانِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ ، دار المرتضى ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1427 هـ ، 2006 م ، ج 5 ، ص 82 .
- 79- سورة التازعات : الآية 11 .
- 80- الفارسي ، أبو علي الحسن بن عبد الغفار ، الحجة في علل القراءات السبع ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود علي محمد معوض ، شارك في تحقيقه أحمد عيسى حسن المعصراوي ، ط 1 ، 1428 هـ ، 2007 م ، ج 4 ، ص 514 ، أبو زرعة ، المصدر السابق ، ص 748 .
- 81- ابن خالويه ، المصدر السابق ، ص 362 .
- 82- الإسراء : الآية 8 .
- 83- الرَّاعِبُ الْأَصْفَهَانِي ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 158 ، كتاب الحاء ، الحاء و ما يتصل بها ، مادة ( حَصَنَ ) ، الألويسي ، المصدر السابق ، م 8 ، ج 15 ، ص 31 ، الطاهر بن عاشور ، المصدر السابق ، م 6 ج 15 ، ص 39 .
- 84- ابن مالك ، المرجع السابق ، ص 136 .
- 85- سورة الحاقة : الآية 21 .
- 86- الفراء ، المصدر السابق ، م 3 ، ص 80 ، الطبري ، محمد بن جرير ، جامع البيان عن تأويل أي القرآن هذبّه وحقّقه و ضبط نصّه و علّق عليه بشار عوّاد معروف ، عصام فارس الحرثاني ، ط 1 ، 1415 هـ ، 1994 م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1415 هـ ، 1994 م ، م 7 ، ص 362 ، العُكْبَرِي أَبُو البقاء عبد الله بن الحسين ، التَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دط ، دت ، القسم الثاني ص 1237 ، السّمين الحلبي ، المصدر السابق ، ج 10 ، ص 334 ، النّعالبي ، عبد الرّحمن بن محمّد بن مخلوف أبو زيد ، الجواهرُ الحسانُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ ، حقّق أصوله على أربع نسخ خطّية ، وعلّق عليه ، وخرّج أحاديثه علي محمد معوّض ، عادل أحمد عبد الموجود ، وشارك في تحقيقه عبد الفتّاح أبو سنّة ط 1 ، 1418 هـ ، 1997 م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1418 هـ ، 1997 م ، ج 5 ص 363 ، الألويسي ، المصدر السابق ، م 15 ، ج 29 ، ص 71 .
- 87- سورة الطارق : الآية 6 .
- 88- ابن خالويه ، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، ص 45 .
- 89- الفراء ، المصدر السابق ، م 1 ، ص 334 .
- 90- الفراء ، المصدر نفسه ، م 3 ، ص 80 .
- 91- الفراء ، المصدر نفسه ، م 3 ، ص 143 - 144 .
- 92- سورة هود : الآية 11 .
- 93- الفراء ، المصدر السابق ، م 1 ، ص 333 - 334 ، ابن قتيبة ، أبو محمّد عبد الله بن مسلم ، تأويل مشكل القرآن ، تحقيق أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ط 2 ، 1393 هـ - 1973 م ، ص 296 ، الرّجّاج المصدر السابق ، ج 3 ، ص 45 ، ابن فارس ، المصدر السابق ، ص 168 ، النّعالبي

- المصدر السابق ، القسم الثاني ، ص 365 ، أبو حيان الأندلسي ، المصدر السابق ، ج 5 ، ص 227 ، السمين الحلبي ، المصدر السابق ، ج 6 ، ص 332 ، الطاهر بن عاشور ، المصدر السابق ، ص 5 ، ج 12 ، ص 77 .
- 94- الأنباري ، محمّد بن القاسم ، الأضداد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت لبنان ، 1407هـ-1987م ، ص 128 - 129 ، الأصفهاني ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص 438 كتاب العين ، باب العين ، مادة ( عَصَمَ ) ، ابن قَيِّم الجوزية ، أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر بن أيوب - بدائع الفوائد ، تحقيق علي بن محمّد العمران ، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد ، دار عالم للفوائد للنشر و التوزيع جدة ، السعودية ، م 3 ، ص 940 .
- 95- ابن قَيِّم الجوزية ، المصدر نفسه ، المجلّد نفسه ، الصّفحة نفسها .
- 96- فاضل صالح السامرائي ، الجملة العربية و المعنى ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1421 هـ 2000 م ، ص 170 .
- 97- سورة الأعراف : الآية 90 .
- 98- الألوسي ، المصدر السابق ، م 5 ، ج 9 ، ص 11 .
- 99- سورة الإسراء : 45 .
- 100- الأخفش الأوسط ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، معاني القرآن ، تحقيق هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، 1411هـ ، 1990م ، ج 2 ، ص 424 ، و انظر أيضا أبو جعفر النّحاس ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص 426 .
- 101- أبو حيان الأندلسي ، المصدر السابق ، ج 6 ، ص 39 ، الألوسي ، المصدر السابق ، م 8 ، ج 15 ، ص 121 .
- 102- سورة الإسراء : 101 .
- 103- الطبري ، المصدر السابق ، م 5 ، ص 72 .
- 104- ابن قَيِّم الجوزية ، المصدر السابق ، م 2 ، ص 744 .
- 105- الألوسي ، المصدر السابق ، م 8 ، ج 15 ، ص 251 .
- 106- الألوسي ، المصدر نفسه ، المجلّد نفسه ، الجزء نفسه ، الصّفحة نفسها .
- 107- سورة يوسف : 24 .
- 108- الأصبهاني ، المصدر السابق ، ص 246 ، أبو زرعة ، المصدر السابق ، ص 359 ، القيسي أبو محمّد مكي بن أبي طالب ، الكشّاف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها ، تحقيق محيي الدين رمضان مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 3 ، 1404 هـ ، 1984م ، ج 2 ، ص 9 ، ابن الجوزي المصدر السابق ، ص 692 .
- 109- السمين الحلبي ، المصدر السابق ، ج 6 ، ص 470 .
- 110- الأصبهاني ، المصدر السابق ، ص 246 ، أبو زرعة ، المصدر السابق ، ص 358 ، القيسي ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص 09 - 10 ، ابن الجوزي ، المصدر السابق ، ص 692 .
- 111- الشوكاني ، المصدر السابق ، ج 12 ، ص 691 .
- 112- القرطبي ، المصدر السابق ، م 5 ، ج 12 ، ص 155 .
- 113- فتح الله أحمد سليمان ، الأسلوبية - مدخل نظري ودراسة تطبيقية - الناشر مكتبة الآداب ( علي حسن ) القاهرة ، مصر ، 1425 هـ ، 2004 م ، ص 91 .
- قائمة المصادر و المراجع :**
- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم .
- الأخفش الأوسط ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، ( ت 215 هـ ) ، معاني القرآن ، تحقيق هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، 1411هـ ، 1990م ، ج 2 .

- ابن زنجلة ، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد ، حُجَّةُ القراءات ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة بيروت ، لبنان ، ط 5 ، 1418 هـ ، 1997 م .
- الإستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن ، ( ت 686 هـ ) ، شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسين ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ج 1 .
- الأصبهاني ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران ( ت 381 هـ ) ، المبسوط في القراءات العشر ، تحقيق سبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، دط ، دت .
- الأصفهاني ، أبو القاسم الحسين المعروف بالزاعب ( ت 502 هـ ) ، المفردات في غريب القرآن ، تم التحقيق والإعداد بمركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز ، الناشر ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، ج 1 .
- الألوسي ، أبو الفضل شهاب الدين ( ت 1270 هـ ) ، أبو الفضل شهاب الدين ، السيد محمود ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، تحقيق وتخريج ، السيد محمد السيد ، سيد إبراهيم عمران دار الحديث ، القاهرة ، مصر ، 2005 م ، م 2 ، ج 3 ، م 5 ، ج 9 ، م 6 ، ج 11 ، م 8 ، ج 15 م 15 ، ج 29 .
- الأنباري ، محمد بن القاسم ، ( ت 327 هـ ) الأضداد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، لبنان ، 1407-1987 م .
- الأندلسي ، أبو حيان ، أنير الدين محمد بن يوسف ( ت 754 هـ ) ، البحر المحيط ، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض ، وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط 1 ، 1413 هـ - 1993 م ، ج 4 ، 5 ، 6 ، 8 .
- البغوي ، أبو محمد الحسين ، ( ت 516 هـ ) تفسير البغوي " معالم التنزيل " ، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر ، عثمان جمعة خميريّة ، سليمان مسلم الحرش ، دار طيبة للنشر والتوزيع الرياض 1412 هـ ، م 8 ، ج 30 .
- البقاعي ، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر ( ت 885 هـ ) ، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، مصر ، دط ، دت ، ج 20 .
- البيضاوي ، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي ( ت 791 هـ ) ، أنوار التنزيل وأسرار التأويل المسمى تفسير البيضاوي ، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وضبط نصه محمد صبحي بن حسن حلاق ، محمود أحمد الأطرش ، دار الرشيد ، دمشق ، بيروت ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1421 هـ ، 2000 م ، م 1 ، ج 3 ، م 3 ، ج 30 .
- تمام حستان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1994 .
- الثعالبي ، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل ( ت 430 هـ ) ، فقه اللغة وأسرار العربية ، تحقيق ياسين الأيوبي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، 1420 هـ - 2000 م ، القسم الثاني .
- الثعالبي ، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف أبو زيد ( ت 875 هـ ) ، الجواهر الحسان في تفسير القرآن حقق أصوله على أربع نسخ خطية ، وعلق عليه ، وخرج أحاديثه علي محمد معوض ، عادل أحمد عبد الموجود ، وشارك في تحقيقه عبد الفتاح أبو سنة ، ط 1 ، 1418 هـ ، 1997 م ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1418 هـ ، 1997 م ، ج 5 .
- جرير ، ديوانه ، دار بيروت للطباعة والنشر ، لبنان ، 1406 هـ - 1986 م .

- ابن جتي ، أبو الفتح عثمان ، ( ت 392 هـ ) ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان ، ج 2 ، 3 .
- ابن الجوزي ، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد ، ( ت 597 هـ ) زاد المسير في علم التفسير ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، ط 3 ، 1423 هـ ، 2002 م .
- حسّان تمام ، اللّغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1994 .
- الحساس ، سحيم عبد بني ، ديوانه ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1995 .
- الحملاوي ، أحمد ، ( ت 1351 هـ ) ، شذا العرف في فنّ الصّرف ، مراجعة وشرح حجر عاصي ، دار الفكر العربي ، بيروت لبنان ، ط 1 ، 1999 م .
- ابن خالويه ، الحسين بن أحمد ، ( ت 370 هـ ) ، ليس في كلام العرب ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، مكّة المكرمة ط 2 1399 هـ - 1979 م .
- ، الحُجّة في القراءات السّبع ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار الشّروق ، بيروت ، لبنان ، ط 3 ، 1399 هـ ، 1979 م .
- ، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، دار و مكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان ، 1985 م .
- الرّازي ، فخر الدّين محمد بن عمر ( ت 604 هـ ) ، تفسير الفخر الرّازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1401 هـ ، 1981 م ، ج 14 .
- الرّجّاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري ، ( ت 311 هـ ) ، معاني القرآن وإعرابه ، شرح و تحقيق عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1408 هـ ، 1988 م ، ج 1 .
- الرّمخشري ، أبو القاسم ، جار الله محمود بن عمر ( ت 538 هـ ) ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون التّأويل في وجوه التّأويل ، و بهامشه الانتصاف للإمام أحمد بن المنير ، علّق على مشكله و شرح أبياته و معضله الشّريبي شريفة ، دار الحديث ، القاهرة ، 1433 هـ - 2012 م ، م 1 ، 2 ، 4 .
- السّامرائي ، فاضل صالح ، معاني الأبنية في العربيّة ، دار عمّان ، الأردن ، ط 2 ، 1428 هـ - 2007 م .
- ، الجملة العربيّة والمعنى ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1421 هـ ، 2000 م .
- السّمين الحلبي ، أحمد بن يوسف ، ( ت 756 هـ ) الدرّ المصنوّ في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط 1 ، 5 ، 6 ، 10 .
- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ( ت 180 هـ ) ، الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الرّفاعي بالرياض ، ط 2 ، 1402 هـ - 1982 م ، ج 1 ، 2 ، 4 .
- ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل ، ( ت 458 هـ ) ، المخصّص ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، مصر ، ط 1 ، 1331 هـ ، ج 15 .
- السّيوطي ، جلال الدّين ( ت 911 هـ ) ، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها ، تحقيق محمد جاد المولى ، وعلي البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ج 2 .

- الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد ( ت 1250 هـ ) فَتْحُ الْقَدِيرِ الْجَامِعِ بَيْنَ فَنِّي الرَّوَابِيَةِ وَ الزَّرَائِيَةِ مِنْ عِلْمِ التَّفْسِيرِ ، اعتنى به وراجع أصوله يوسف العُوش ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط 4 ، 1428 هـ ، 2007 م ، ج 3 ، 12 ، 29 .
- الطبرسي ، أبو علي الفضل بن الحسن ، ( ت 548 هـ ) مَجْمَعُ الْبَيَانِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ ، دار المرتضى ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1427 هـ ، 2006 م ، ج 5 .
- الطبري ، محمد بن جرير ، ( ت 310 هـ ) ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، هذب وحققه و ضبط نصه و علق عليه بشار عواد معروف ، عصام فارس الحرثاني ، ط 1 ، 1415 هـ ، 1994 م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1415 هـ ، 1994 م ، م 5 ، 7 .
- ابن عاشور ، محمد الطاهر ( ت 1393 هـ ) ، التحرير و التثوير ، دار سحنون للنشر و التوزيع ، تونس م 2 ، ج 3 ، 4 ، 8 ، ج 9 ، م 5 ، ج 12 ، م 6 ، ج 15 ، م 12 ، ج 30 .
- أبو عبيدة ، معمر بن المثنى التيمي ، ( ت 210 هـ ) مجاز القرآن ، عارضه بأصوله و علق عليه محمد فؤاد سبزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، دط ، دت ، ج 1 .
- ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله ، ( ت 769 هـ ) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب منتخب ما قيل في شرح ابن عقيل ، يوسف الشيخ البقاعي ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، 1991 م ، ج 3
- العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ( ت 616 هـ ) ، التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دط ، دت ، القسم الثاني .
- عميرة ، إسماعيل أحمد ، المشتقات نظرة مقارنة ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد 56 ، السنة الثالثة والعشرون ، 1999 م .
- ابن فارس ، ( ت 395 هـ ) ، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا ، الصحاحي في فقه اللغة العربية ومساثلها وسنن العرب في كلامها ، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1418 م - 1997 هـ .
- الفارسي ، أبو علي الحسن بن عبد الغفار ( ت 377 هـ ) ، الخجة في علل القراءات السبع ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض ، شارك في تحقيقه أحمد عيسى حسن المعصراوي ، ط 1 1428 هـ ، 2007 م ، ج 4 .
- فتح الله أحمد سليمان ، الأسلوبية - مدخل نظري ودراسة تطبيقية - ، الناشر مكتبة الآداب ( علي حسن ) ، القاهرة ، مصر ، 1425 هـ ، 2004 م .
- الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله ( ت 207 هـ ) ، معاني القرآن ، قدم له وعلق عليه ووضع حواشيه و فهارسه ، إبراهيم شمس الدين ، ط 1 1423 هـ - 2002 م ، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، م 1 ، 3 .
- الفراهيدي ، الخليل بن أحمد ( ت 170 هـ ) ، العين ، ترتيب و تحقيق عبد الحميد هنداوي ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1424 هـ ، 2003 م ، ج 1 ، 3 .
- ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم ، ( ت 276 هـ ) ، تأويل مشكل القرآن ، تحقيق أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ط 2 ، 1393 هـ - 1973 م .
- ، تفسير غريب القرآن ، تحقيق أحمد صقر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان 1398 هـ - 1979 م .

- القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري ( ت 671 هـ ) ، الجامع لأحكام القرآن ، راجعه و ضبطه و علّق عليه محمد إبراهيم الحفناوي ، خرّج أحاديثه محمود حامد عثمان ، دار الحديث ، القاهرة مصر ، 1431 هـ - 2010 م ، 4م ، ج7 ، م5 ، ج12 .
- القيسي ، أبو محمد مكي بن أبي طالب ، ( ت 437 هـ ) ، الكشّاف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها ، تحقيق محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 3 ، 1404 هـ ، 1984 م ج 2 .
- ابن قيم الجوزية ، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ( ت 751 هـ ) بدائع الفوائد ، تحقيق علي بن محمد العمران ، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد ، دار عالم للفوائد للنشر و التوزيع ، جدة ، السعودية ، م 2 ، م 3 .
- ابن مالك ، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله ( ت 672 هـ ) ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل بركات ، المكتبة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1387 هـ - 1967 م .
- المبرّد ، أبو العباس ، محمد بن يزيد ( ت 285 هـ ) ، المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، مصر ، 1415 هـ ، 1994 ، ج 3 .
- ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم ( ت 711 هـ ) ، تحقيق عبد الله علي الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف ، القاهرة ، 1401 - 1981 م ، م 4 ، ج 28 ، ج 30 ، م 35 ، م 6 ، ج 54 .
- النّحاس ، أبو جعفر ، أحمد بن محمد بن إسماعيل ( ت 338 هـ ) ، إعراب القرآن ، تحقيق زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، 1409 هـ - 1988 م ، ج 2 ، م 5 .